

قرارات

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسوان والسوق التابع لها

عن العام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بعض أحكامه

بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٣١/١/٢٠٠٢

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد اللائحة الخاصة بالغرفة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسوان جلسة ١٥/٥/٢٠٠٧

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشتون الغرف التجارية المؤرخة ٢١/٤/٢٠٠٨ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسوان وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٦ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ٩٣٧٢٦٣, ٥٥ ج (فقط تسعمائة وسبعة وثلاثون ألفاً ومائتان وثلاثة وستون جنيهاً وخمسة وخمسون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٨٦٣٣٩٦, ٠٧ ج (فقط ثمانمائة وثلاثة وستون ألفاً وثلاثمائة وستة وتسعون جنيهاً وسبعة قروش لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٧٣٨٦٧, ٤٨ ج (فقط ثلاثة وسبعون ألفاً وثمانمائة وسبعة وستون جنيهاً وثمانية وأربعون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٦/١٢/٣١ مبلغ ٢٤٢٠١٤٨, ١٧ ج (فقط مليونان وأربعمائة وعشرون ألفاً ومائة وثمانية وأربعون جنيهاً وسبعة عشر قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٨/٤/٢١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حمزة البرى